وازاء هذه الفوائد السياسية والعسكرية التي توفّرها الصواريخ الباليستية لسوريا، ولغيرها من الدول العربية، يبدو ان ثمة اتفاقاً معلناً في الآراء داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من ان أكثر الطرق فاعلية للتصدي للتهديد الصاروخي هو اعتماد الاستراتيجية القائمة على العمل العسكري الاستباقي لتدمير الصواريخ وهي في أماكنها الاصلية قبل ان يكون اطلاقها ممكناً. وتنمّ تصريحات صادرة عن مسؤولين اسرائيليين من احتمال القيام بهجمات استباقية. فمثلاً، أكد يوسي بن اهرون على ان «اسرائيل نالت سمعة عدم الانتظار متى استشعرت بخطر محتمل». كما أشار اسحق رابين، عندما كان وزيراً للدفاع الى ان اسرائيل تحاول «تحديد هوية وسائل ذات استعمالات أنجع للتغلّب على أماكن اطلاق الصواريخ»[٥]. وفي هذا السياق، أيضاً، رأى محلّلون اسرائيليون، ان قدرة الاقمار (التوابع) الاصطناعية الجديدة التي في حوزة اسرائيل للقيام بمهام الرصد، تعبير من جانب المؤسسة العسكرية الاسرائيلية باستراتيجية العمل العسكري الاستباقي[٦].

واذا كان العمل العسكري الاستباقي يشكّل بديلاً واحداً للتعامل مع الصواريخ الباليستية العربية، فان اسرائيل تعمل من اجل ايجاد بديل آخر، يتمثل، أساساً، في استحداث نظام صاروخ «حيتس» (سهم) المضاد للصواريخ الباليستية. وتبذل اسرائيل جهوداً كبيرة، بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية وبتمويل منها، في سعيها لانتاج هذه الصواريخ. ولكن ينبغي ان تنقضي بضع سنوات، على الاقل، قبل ان يصبح صاروخ «حيتس» قيد الخدمة. وفضلاً عن ذلك، فان برامج الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، حتى في حال انتاجها وادخالها الخدمة، قد لا تكفي، في حدّ ذاتها، لأن تقنع اسرائيل بالتخلّي عن العمل العسكري الاستباقي.

توسيع ساحة الصراع

من خصائص تكنولوجيا الصواريخ الباليستية انها لا تزيد أنواع التهديدات العسكرية التي يتعيّن على دولة ما ان تواجهها من قبل أعدائها وحسب، ولكنها تزيد، أيضاً، المصادر التي يمكن ان تطلق هجمات فعّالة. ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الى سباق التسلّح والى الزعزعة المقترنة بانفجار الازمات. من هنا، مثلاً، رأى العراق بأن استحداثه لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية كان، على الاقل، جزئياً، للرد على قوة صواريخ أرض ـ أرض الاسرائيلية[٧].

وفي ما يتعلق باستقرار الازمة، تأخذ بعض الدول، في عين الاعتبار، تطوّرات تحدث في بلدان غير متاخمة، جغرافياً، لها، ذلك ان مجرد امتلاك صواريخ باليستية من جانب دول عربية بعيدة نسبياً من اسرائيل، مثل السودان أو السعودية، قد يجعلها متورطة مباشرة في صراع قد ينشب بينها وبين اسرائيل، بغض النظر عن النيّات العسكرية الفعلية لتلك الدول. ويتضح ذلك، جلياً، من الازمة التي أعقبت حصول السعودية على صواريخ من طراز «دي. اف ـ ٣»، فقد ادعت اسرائيل ان هذه الصواريخ تشكل خطراً عليها، يتمثّل في احتمال تعرّض الرياض لضغوط من قبل دولة عربية أو أكثر لاستخدام هذه الاسلحة ضد اسرائيل[٨]. وبناء عليه، صعّدت الحكومة الاسرائيلية، في آذار (مارس) ١٩٨٨، تهديداتها وانذاراتها بشنّ هجوم واسع النطاق في حال استخدمت تلك الصواريخ أو سلّحت برؤوس حربية غير تقليدية أو شكّلت تهديداً لاسرائيل[٩]. وفي خلال تلك الفترة، أيضاً، بدأ سلاح الجو الاسرائيلي بالتمرّن على القيام بغارات قذف منخفض فوق البحر الاحمر، وبدأت القوات العسكرية السعودية تتخذ تدابير احتياطية أكثر بالنظر الى النشاطات العسكرية الاسرائيلية[١٠]. كما هدّدت كل من سوريا والاردن أنه في حال تعرّض السعودية الى أي هجوم، يعتبر اعتداءً عليهما.